



دور حصر ورقابة الأنشطة الاقتصادية الكترونياً في الحد من التهرب الضريبي

(دراسة ميدانية على عينة من مكاتب الضرائب بولايات: الجزيرة، النيل الازرق والقضارف)

د. ياسين عبدالرحيم ادم موسى⁽¹⁾د. أسامة عبدالقادر عبد المنعم⁽¹⁾أ. أمام الضي الراخي⁽²⁾

¹قسم المحاسبة والتمويل، كلية العلوم الإدارية، جامعة المناق للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

²كلية الدمازين التقانية، جامعة السودان التقانية، السودان.

Email: yaseemusa99@gmail.com

Tel: 00249125131316

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى بيان دور حصر ورقابة الأنشطة الاقتصادية إلكترونياً في الحد من التهرب الضريبي، التوصل إلى نتائج تsem في تقليل التهرب الضريبي من خلال حصر ورقابة الأنشطة الاقتصادية الكترونياً. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس: ما دور حصر ورقابة الأنشطة الاقتصادية إلكترونياً في الحد من التهرب الضريبي؟ افترضت الدراسة ان الحصر الإلكتروني للأنشطة الاقتصادية يؤثر على الحد من التهرب الضريبي. الرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية تؤثر على الحد من التهرب الضريبي. تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الحصر والرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية في تقليل التهرب الضريبي، تقديم توصيات قد تفيد في تقليل التهرب الضريبي من خلال حصر ورقابة الأنشطة الاقتصادية إلكترونياً، استخدمت الدراسة المنهج الاستنبطاني، الاستقرائي والوصفي التحليلي. تم اختيار بيانات الدراسة من واقع بيانات الدراسة الميدانية والتي تم جمعها عبر(87) استبانة بنسبة استجابة (87%) من جملة الاستبيانات الموزعة والبالغة (100) استبانة، تم اختيار الفرضيات باستخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-Test)، اختبار مربع كاي تربع (Chi-Square Test) عبر برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). خلصت الدراسة إلى وجود تأثير للحصر الإلكتروني للأنشطة الاقتصادية على الحد من التهرب الضريبي، بينت النتائج وجود علاقة بين الرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية والحد من التهرب الضريبي، أيضاً أشارت النتائج إلى أن حصر الأنشطة الاقتصادية يسهل من عملية تدقيق ومراجعة البيانات المالية والثقة بها من قبل مقرر الضريبة. أوصت الدراسة بتطوير نظام واضح وسهل لحصر الأنشطة الاقتصادية من قبل ديوان الضرائب، تطوير أنظمة لمراقبة ومتابعة المتهربين من سداد الضرائب وكذلك



لتجنب التقدير الجافي للمتهربين، رفع الحس الوطني لدى أصحاب الأنشطة الاقتصادية وتبصيرهم بفوائد الضريبة.

الكلمات المفتاحية:

حصر الأنشطة الاقتصادية الكترونياً، رقابة الأنشطة الاقتصادية الكترونياً، التهرب الضريبي، الرقابة الإلكترونية

ABSTRACT:

The study aimed at clarifies the role of electronic inclose and control of economic activities in reducing tax evasion, Reaching results that contribute to reducing tax evasion through electronic inclose and control of economic activities. The problem of the study was represented in the main question: What is the role of electronic inclose and control of economic activities in reducing tax evasion? The study assumed that the electronic inclose of economic activities affects the reduction of tax evasion, electronic control of economic activities affects the reduction of tax evasion. The importance of the study is stemmed from the importance of electronic inclose and control of economic activities in reducing tax evasion, making recommendations that may be useful in reducing tax evasion through electronic inclose and control of economic activities. The study used the deductive, inductive and descriptive analytical method .The total questionnaire distributed was 100 and 85% of them were returned (87 questionnaire). The hypotheses were tested by using the one sample t-test, chi-square test through statistical package for social science (SPSS). The study concluded that there is an effect of electronic inclose of economic activities on reducing tax evasion, The results showed a relationship between electronic monitoring of economic activities and the reduction of tax evasion. also The results indicated that the inclose of economic activities facilitates the process of auditing and reviewing the financial statements and the confidence in



them by the tax assessor. The study recommended the development of a clear and easy system for inclose economic activities by the Tax Office, Developing systems to control and follow up on tax evaders, as well as to avoid the arbitrary assessment of evaders, raising the sense of patriotism among the owners of economic activities and making them aware of the benefits of tax.

Key Words: electronic inclose of economic activities, electronic control of economic activities, tax evasion, electronic control

المحور الأول : الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

المقدمة:

يحاول بعض المكلفين إخفاء جزء من مشترياتهم ومبيعاتهم من السلع والخدمات أو تقديرها بأقل من قيمتها الحقيقية وعدم توافر العناصر الفنية والإدارية اللازمة القادرة على تحمل مسؤوليات تطبيق أحكام قوانين الضرائب، وعدم توفر الرقابة الجبائية التي تتميز بدققتها وسرعة اكتشاف المخالفات الضريبية، وتهدف الورقة إلى المحافظة على الأموال العامة من التهرب الضريبي وحمايتها لضمان زيادة الحصيلة الضريبية، فتبني نظام الضرائب الإلكترونية من خلال التسجيل الضريبي والإيداع الضريبي والتحويلات الضريبية يمكن أن يعمل على تحسين إيرادات الدولة وزيادة عائداتها من خلال تقليل ظاهرة التهرب الضريبي وكذلك تسهيل إجراءات دافعي الضرائب وتوفير الوقت من خلال تقليل معاملاتهم مع ديوان الضرائب، تقليل النفقات العالية الناتجة عن استخدام النظام التقليدي وحفظ الأموال من الاختلاس والسرقة والضياع من خلال حوسبة النظم الضريبية، وتحقيق وفورات تمكن الدولة من إعادة استثمارها.

وعليه جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور حصر ورقابة الأنشطة الاقتصادية الكترونياً في الحد من التهرب الضريبي. عرض مشكلة الدراسة من خلال الدراسات السابقة:

تناولت عدد من الدراسات التي اطلع عليها الباحثون في السودان وفي عدد من الدول العربية والأجنبية جوانب من دور حصر ورقابة الأنشطة الاقتصادية الكترونياً في الحد من التهرب الضريبي، وبالاطلاع على هذه الدراسات



وجد الباحثون أن هنالك فجوة بين دراستهم وتلك الدراسات حيث أن بعض تلك الدراسات تناولت الضرائب الإلكترونية، وبعضها تطرقت إلى التهرب الضريبي. ومن تلك الدراسات، دراسة (Akpubi Mudiaga and Igbekoyi Olusola Qassim Mohammed Abdullah, et al 2019), هدفت إلى تحديد تأثير نظام الإيداع الضريبي الإلكتروني على الامتثال الضريبي بين الشركات الصغيرة والمتوسطة بنigeria، دراسة (Henry C. Amaefule, et al 2017)، ناقشت أثر التحصيل الإلكتروني على عائدات Nigeria ونموها الاقتصادي، دراسة (Kimani Maina, et al 2016)، وضحت أثر نظام الضرائب عبر الانترنت على الامتثال الضريبي في كينيا، دراسة (عبد المجيد محمود ، 2012)، تناولت التهرب الضريبي وأحكامه الفقهية، دراسة (حسين عاشور، فيصل سرحان، 2018)، تبيّنت أهميتها في إظهار التخطيط للحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تنمية عدالة توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين ضريبيا في العراق، دراسة (Ingrid Hoem Sjursen, Mohammad et al 2013)، أظهرت العوامل التي تؤثر على سلوك الامتثال الضريبي في إفريقيا، دراسة (Fayez Qasem ,et al 2016) ، هدفت إلى اختبار أثر الوعي الضريبي السياقي والوعي الضريبي الأخلاقي على التهرب الضريبي في الأردن، دراسة (سميرة بو عكار، 2015) ، اختبرت فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر، دراسة (John McLaren 2008)، تناولت التمييز بين التجنّب الضريبي والتهرب الضريبي والذي أصبح غير واضح في استراليا.

يلاحظ من عرض الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحثون أن الدراسات التي تناولت حصر ورقابة الأنشطة الاقتصادية الإلكترونية في الحد من التهرب الضريبي تركت فجوة، مع ندرة مثل هذه الدراسات في البيئة السودانية وعدم اهتمام أصحاب الأنشطة الاقتصادية بالضرائب والتي تشكّل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني وهذا القصور يمثل الفجوة المعرفية التي بنى عليها الباحثون دراستهم، كما أن تلك الدراسات تناولت أحد متغيرات دراسة الباحثين أو كلّيهما ولم تتناول جميع متغيرات الدراسة، حيث أن تلك الدراسات تناولت بعض جوانب دور حصر ورقابة الأنشطة الاقتصادية الإلكترونية في الحد من التهرب الضريبي ولم توضح ذلك الدور بصورة مباشرة، ومن هنا تتبيّن الفجوة البحثية لمشكلة الدراسة والتي من خلالها يأمل الباحثون سد فجوتها في الدراسات السابقة، حيث أن عدم

حصر الأنشطة الاقتصادية ورقابتها إلكترونياً يكون مدعماً للتهرب الضريبي وهذا من شأنه التأثير على الإيرادات العامة للدولة وإضعاف الاقتصاد الوطني.

ومن المبررات التي استند إليها الباحثون في دراستهم عدم الحصر الدقيق للأنشطة الاقتصادية من قبل ديوان الضرائب، عدم توافر العناصر الفنية والإدارية اللازمة والقادرة على تحمل مسؤوليات تطبيق أحكام قوانين الضرائب، عدم توفر الرقابة الجبائية التي تتميز بدققتها وسرعة اكتشاف مخالفات الأجهزة المختلفة، محاولة إخفاء بعض المكلفين جزء من مشترياتهم ومبيعاتهم أو تقديرها بأقل من قيمتها الحقيقة، عدم مواكبة القوانين الضريبية للمتغيرات الاقتصادية، عدم توفر الخدمات الاجتماعية، ضعف الوعي الضريبي وشعور الأفراد بثقل العبء الضريبي.

وبناءً على ما تقدم وباستقراء الدراسات السابقة فإن مشكلة الدراسة تتحصّر في التساؤل الرئيس: ما دور حصر ورقابة الأنشطة الاقتصادية إلكترونياً في الحد من التهرب الضريبي؟
ويتفرّع منه التساؤلات التالية:

1. هل يؤثر الحصر الإلكتروني للأنشطة الاقتصادية الرسمية على الحد من التهرب الضريبي؟
2. هل يؤثر الحصر الإلكتروني للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية على الحد من التهرب الضريبي؟
3. هل تؤثر الرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية الرسمية على الحد من التهرب الضريبي؟
4. هل تؤثر الرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية على الحد من التهرب الضريبي؟

أهداف الدراسة : تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. اختبار العلاقة بين الحصر الإلكتروني للأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية والحد من التهرب الضريبي.
2. قياس أثر الرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية على الحد من التهرب الضريبي.
3. التوصل إلى نتائج تسهم في تقليل التهرب الضريبي من خلال حصر ورقابة الأنشطة الاقتصادية الإلكترونية.
4. دراسة إمكانية التحول إلى التكنولوجيا الرقمية في كافة الأعمال الضريبية كالتسجيل والإيداع والتحويلات.

أهمية الدراسة : تكمّن أهمية الدراسة في:

1. **الأهمية العلمية، وتمثل في:**

- أ. سد الفجوة في الدراسات العربية والأجنبية السابقة بتناول متغيرات الحصر الإلكتروني والرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية والتهرب الضريبي والتي لم يتم تناولها جمياً.
- ب. ندرة الدراسات العلمية التي تناولت الحصر والرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية ودورها في الحد من التهرب الضريبي في السودان باعتباره من الموضوعات الحديثة والذي يتطلب المزيد من الدراسات.
- ج. تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الحصر والرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية في تقليل التهرب الضريبي.
- د. تعد هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وتعتبر إضافة للتراكم المعرفي.

2. الأهمية العملية، تتمثل في:

- أ. تكتسب الدراسة أهميتها من حاجة الدولة إلى زيادة إيراداتها الضريبية ويتحقق ذلك بالحصر والرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية وتقليل التهرب الضريبي.
- ب. تنبئ القطاعات الاقتصادية إلى أن حصر ورقابة الأنشطة الاقتصادية الكترونياً يفيد كل من الشركات والمجتمع ومستخدمي المعلومات الضريبية والمساهمة في رفع الوعي الضريبي.
- ج. تقديم توصيات قد تفيد في تقليل التهرب الضريبي من خلال حصر ورقابة الأنشطة الاقتصادية الكترونياً.

نموذج الدراسة: المتغيرات المستقلة

(حصر ورقابة الأنشطة الاقتصادية الكترونياً)
(التهرب الضريبي)



الضربي التهرب

الاقتصادية للأنشطة الإلكتروني الحصر
الاقتصادية للأنشطة الالكترونية الدقامة

فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة الفرضيات الآتية :

- الفرضية الأولى: الحصر الإلكتروني للأنشطة الاقتصادية يؤثر على الحد من التهرب الضريبي.
- الفرضية الثانية: الرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية تؤثر على الحد من التهرب الضريبي.



منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لوصف الحقائق المتعلقة بالظاهرة المدروسة والمنهج الاستباطي والاستقرائي لصياغة المشكلة واختبار الفرضيات والمنهج التحليلي الاستدلالي القائم على اختبار الفرضيات باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة بغية الوصول إلى النتائج ووضع المقترنات والتوصيات.

حدود الدراسة

تحصر حدود الدراسة في:

الحدود المكانية: ديوان الضرائب (ولاية الجزيرة، ولاية النيل الأزرق، ولاية القضارف).

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية في العام 2022م.

المحور الثاني : الإطار النظري للدراسة

مفهوم التهرب الضريبي:-

هو عدم دفع الضريبة المستحقة على المكلف، ويكون ذلك أما جزءا منها أو كل النسبة المفروضة عليه، ويتم التهرب قبل فتره بدء الدفع أو خلالها باستخدام وسائل غير مشروعة (وهبة، 2010)، وعرف التهرب الضريبي بأنه يحاول الشخص الذي تتوافر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفعها كليا أو جزئيا متبعا في ذلك طرقا وأساليب بعضها مخالف للقانون ويحمل في طياته طابع الغش ويطلق عليه اسم التهرب الضريبي أما البعض الآخر فيقوم على تقليل الواقعه المنشئة للضريبة أو تجنبها بشكل يؤدي إلى عدم خضوعه للضريبة ويطلق على هذا النوع اسم التجنب أو التخفيض الضريبي (أبو حشيش، 2009).

وسائل مكافحة التهرب الضريبي:

تتمثل وسائل مكافحة التهرب الضريبي في الآتي (الشافعي، 2006):

1/ تخفيف العبء النفسي للضريبة وذلك بتبسيط الإجراءات الضريبية وعدم المغالاة في فرض الضرائب وتلافي الازدواج الضريبي، والاهتمام بإقامة جسور ثقة بين الممولين والإدارة الضريبية، والتوسيع في تطبيق طريقة الحجز عند المنبع لتحصيل الضريبة.

2/ وضوح التشريعات الضريبية واستقرارها وعدم إدخال تعديلات متلاحقة عليها، حتى يسهل على الممولين فهم قواعد التشريع الضريبي والتعرف على التزاماتها الضريبية.

3/ تنمية الوعي الضريبي لدى المواطنين، وبيان أهمية الضرائب في الإنفاق على الخدمات العامة وتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

4/ ترشيد الإنفاق العام، والبعد عن الإسراف، ورفع مستوى فعالية وإنتاجية النفقات العامة، ويري دافعوا الضرائب أن أموالهم إنما تنفق في مجالات نافعة ومفيدة تحقق الخير لهم وبذلك يشتد انتمائهم ويرتفع وعيهم الضريبي.

5/ رفع مستوى كفاءة الإدارة الضريبية من خلال الاستعانة بأفضل العناصر الإدارية والفنية، مع توفير الإمكانيات التي تمكن من استخدام الأجهزة الحديثة التي توفر الوقت والجهد.

6/ تحسين أوضاع العاملين بالإدارة الضريبية، و اختيار موظفي الضرائب ممن تتوفر فيهم الأمانة والنزاهة والضمير الحي وحسن التصرف.

7/ التنسيق والترابط بين مصالح الضرائب وهي مصلحة الضرائب العامة ومصلحة الضرائب على المبيعات ومصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب العقارية، وضرورة التعاون والاتصال المستمر بينهم.

8/ وضع نظام دقيق للرقابة للمتابعة بما يمنع من وقوع المخالفات، و يؤدي إلى سرعة الكشف عنها في حالة وقوعها.

9/ تقدير جزاءات رادعة على المتهربين من الضرائب باعتبار أن التهرب الضريبي يعتبر جريمة خطيرة في حق المجتمع.

أسباب التهرب الضريبي: إن أسباب التهرب من الضريبة كثيرة ومتعددة ولا يمكن حصرها وذلك لأنها تختلف باختلاف التشريعات المالية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومستوى الوعي العام وكفاءة الأجهزة وفعالية الإجراءات إلا أنه يمكن إجمال هذه الأسباب على النحو التالي (عليمات، 2013):

الأسباب التشريعية: إن الأسباب التشريعية من أهم أسباب التهرب الضريبي ومرجع ذلك إما النقص في التشريع الضريبي، وعدم إحكام صياغته، واحتواه على ثغرات ينفذ منها المكلفوون.

الأسباب الاقتصادية: من الأسباب التي تدفع إلى التهرب الضريبي هو ارتفاع الضرائب مما يؤدي إلى شعور المكلف بأن الضريبة تقطع كجزء كبير من دخله.

الأسباب الإدارية والفنية: تعتبر الإدارة الضريبية الأداة التنفيذية المطبقة فكلما كانت الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة سهلت التهرب الضريبي.

الأسباب الاجتماعية والأخلاقية: إن نظرة المجتمع في بعض المجتمعات العربية إلى المتهرب نظرة إعجاب وتقدير على اعتبار أن سرقة الخزانة العامة للدولة عن طريق التهرب الضريبي لا تعد سرقة على عكس الحال في

المجتمعات الأوربية التي تسعى لlofface بالتزاماتها الضريبية احتراما منها للالتزام الأخلاقي بضرورة المساهمة في تحمل الأعباء المالية.

الأسباب السياسية: إن عدم الاستقرار والاستقلال السياسي للبلاد وسياسة الإنفاق العام في الدولة تلعب دوراً سياسياً في التهرب الضريبي فكلما أحسنت الدولة استخدام الأموال العامة قل ميل المكلفين نحو التهرب من الضريبة.

تعريف الرقابة الإلكترونية:

هناك من يرى أن مفهوم الرقابة الإلكترونية هو تحول الرقابة من رقابة عادية إلى رقابة الكترونية والانتقال من العمل الرقابي التقليدي إلى تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في البناء التنظيمي واستخدام التقنية الحديث بما فيها شبكات الحاسوب الآلي لربط العملية الرقابية بالوحدات التنظيمية مع بعضها لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة وانجاز الاعمال وتقديم الخدمات للمستفيدين بكفاءة وبأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن. (نجم، 2004).

أهمية الرقابة الإلكترونية:

تكمّن أهمية الرقابة الإلكترونية في الآتي (غنيم، 2004):

1. انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة ربحية المنظمات.
2. تحسين مستوى أداء المنظمات.
3. تلافي مخاطر التعامل الورقي.
4. اتساع نطاق الأسواق التي تتعامل فيها المنظمة.

5. ايجاد فرص جديدة للعمل والاستفادة من الفرص المتاحة في التكنولوجيا المتقدمة.

خصائص الرقابة الإلكترونية:

تتمثل خصائص الرقابة الإلكترونية في الآتي (عماري، 2018):

1. أكثر قدرة على معرفة المتغيرات الخاصة بالتنفيذ أولاً بأول وفي الوقت الحقيقي، اي تقليل الفجوة الزمنية بين التنفيذ والرقابة عليه.
2. التحول من الرقابة رصيداً إلى الرقابة عمليةً.
3. توفر أدوات المعاملات والإجراءات.
4. الاقتراب أكثر إلى الرقابة القائمة على الثقة بدلاً عن الرقابة القائمة على الصالحيات.



5. الاقتراب نحو الرقابة في الحاضر بدلاً عن الرقابة على الماضي.

6. قلة المفاجآت الداخلية بوجود الرقابة الفورية عليها وتصحيحها.

7. توسيع الرقابة على عملية الشراء، الموردين، والشبكات الداخلية والخارجية.

8. التحول من الرقابة القائم على المدخلات والعمليات والأنشطة إلى الرقابة على النتائج.

9. سرعة انتشار نتائج الرقابة فالجميع يعرف ماذا يحدث.

متطلبات البنية التحتية للرقابة الإلكترونية:

تمثل متطلبات البنية التحتية للرقابة الإلكترونية في الآتي (الوران، 2016):

أولاً: المتطلبات التنظيمية وتمثل في القدرة على تحقيق التفاعل بين المكونات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الرقابة الإلكترونية وتشمل البناء التنظيمي المناسب، الثقافة التنظيمية، المستفيدين ووضوح أهداف المنظمة.

ثانياً: المتطلبات التقنية لمنظومة الرقابة الإلكترونية وهي مجموعة البرامج والأجهزة والمعدات وشبكات الاتصال الإلكترونية.

ثالثاً: متطلبات الحماية والأمن ككلمة المرور، المقاييس الحيوية مثل بصمة الأصبع، تشفير البيانات، جدار الحماية وتحديث النظام.

أهداف حصر المؤسسات الصناعية:

تمثل أهداف حصر المؤسسات الصناعية في الآتي (نشرات البحوث الاقتصادية ، الهيئة العامة للاحصاء ، المملكة العربية السعودية ، تاريخ الاطلاق 20 نوفمبر 2021م):

1. دراسة تنويع مصادر الدخل القومي الذي يشكل الإنتاج الصناعي أحد مصادره الرئيسية.

2. توفير بيانات تفصيلية عن هيكل الإنتاج الصناعي ومستلزماته.

3. توفير بيانات عن القيمة المضافة في القطاع الصناعي ومقدار مساهمته في الناتج القومي.

4. توفير البيانات الضرورية لإعداد وتركيب الحسابات القومية عن القطاع الصناعي.

5. توفير بيانات تساعد في إعداد جداول المدخلات والمخرجات للقطاع الصناعي.

أهداف حصر مؤسسات خدمات النقل والتخزين والاتصالات (المرجع نفسه):

1. توفير قاعدة من البيانات الاقتصادية التفصيلية عن نشاط النقل والتخزين والاتصالات.

2. قياس مشاركة نشاط النقل والتخزين والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية.



3. تحديث سلسلة البيانات الاقتصادية عن هذا النشاط.
4. توفير البيانات الضرورية لإعداد وتركيب الحسابات القومية عن نشاط النقل والتخزين والاتصالات.
5. الحصول على مؤشرات حول استيعاب هذا النشاط من المشتغلين.
6. تقدير حجم الإضافات الرأسمالية لهذا النشاط.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، الاستنبطاني والاستقرائي لاختبار دور حصر ورقابة الانشطة الاقتصادية الكترونياً في الحد من التهرب الضريبي من خلال استمرارة الاستبانة كما اعتمدت على المنهج التحليلي الاستدلالي لاختبار صحة الفرضيات باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة.

مصادر بيانات الدراسة

قام الباحثون بالاستناد إلى مصادرين لجمع البيانات كما يلي:

- 1بيانات أولية: تم استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات من المبحوثين.
 - 2- بيانات ثانوية: الكتب، الرسائل الجامعية، الدوريات، المؤتمرات العلمية والندوات.
- مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين والمراجعين والمدراء الماليين وبعض التخصصات الأخرى ومن لهم علاقة بموضوع الدراسة من العاملين في بعض مكاتب الضرائب بولايات: الجزيرة، القضارف والنيل الازرق، أما عينة الدراسة ولكل حجم المجتمع فقد تم اختيارها من مجتمع الدراسة بطريقة العينة القصدية لملائمتها لأغراض الدراسة حيث قام الباحثون بتوزيع (100) استبيان وتم استرداد (87) استماراة صحيحة بنسبة 87% وتعتبر هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج مقبولة.

أداة الدراسة: استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات عن الظاهرة والتي اشتملت على قسمين رئيسيين هما:
القسم الأول: يتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة كالشخص العلمي والمؤهل المهني.

القسم الثاني :احتوى على (30) عبارة موزعة على ثلاثة محاور لوصف متغيرات الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخامس المتردج والذي يتكون من خمسة مستويات لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (1) :

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت

الدرجة	الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
5	الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين 2022 م

ثبات وصدق أداة الدراسة:

أ. الثبات والصدق الظاهري: تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص للتأكد من أن فقراتها ذات علاقة بمتغيرات الدراسة وتحقق الهدف الذي صممت من أجله وفي ضوء ملاحظاتهم تم إعادة صياغة بعض العبارات وتعديل بعضها وتبيين من خلال ذلك تحقق الصدق الظاهري.

ب. الثبات والصدق الإحصائي: تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للتأكد من صدق بيانات الاستبيانة والذي يقيس قوة الارتباط بين فقرات الاستبيانة ويكون هذا المقياس مقبولاً إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ مساوية أو أكبر من 60% وقد بلغت نتائج اختبار الثبات الإحصائي الكلي (0.694) والصدق الإحصائي الكلي (0.833) مما يدل على صدق وثبات عبارات الاستبيانة على مستوى الدراسة ككل كما هو موضح في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2): معاملات ثبات ألفا كرونباخ للمحاور والثبات والصدق الكلي

الصدق والثبات:

المعامل الصدق	المعامل الثبات	عدد العبارات	المحاور
.646	.417	10	حصر الأنشطة الاقتصادية الإلكترونية.
.814	.662	10	الرقابة الإلكترونية لأنشطة الاقتصادية.
.577	.332	10	التهرب الضريبي.



معامل الصدق	معامل الثبات	عدد العبارات	المحاور
.646	.417	10	حصر الأنشطة الاقتصادية إلكترونياً.
.814	.662	10	الرقابة الإلكترونية لأنشطة الاقتصادية.
.577	.332	10	التهرب الضريبي.
.833	.694	30	جميع عبارات الاستبيان

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2022 م

الأساليب الاحصائية المستخدمة:

اعتمد الباحثون على عدة أساليب إحصائية وباستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية لتحقيق أهداف الدراسة وللحصول من فرضياتها منها التكرارات والنسب المئوية، الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، اختبار درجات الصدق والثبات، اختبار T للعينة الواحدة واختبار مربع كاي.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أولاً: تحليل البيانات المتعلقة بعبارات الدراسة

المحور الأول : حصر الأنشطة الاقتصادية إلكترونياً:

جدول رقم (3): تحليل عبارات المحور الأول : حصر الأنشطة الاقتصادية إلكترونياً:

درجة الموافقة	الإنحراف المعياري	المتوسط	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	العبارة
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			% النسبة	% النسبة	% النسبة	% النسبة	% النسبة	
موافق	1.204	3.69	23	39	5	15	5	فريق العمل بالديوان يمتلك المعرفة



			26.4	44.8	5.7	17.2	5.7	اللزنة للتعامل مع احتياجات المكلفين المتعلقة بالحصر.
موافق بشدة	.724	4.41	45	36	3	3	0	يتم حصر الأنشطة الاقتصادية لتسهيل تدقيق ومراجعة البيانات المالية والثقة بها من قبل مقدر الضريبة.
			51.7	41.4	3.4	3.4	0	
موافق	.910	4.09	31	41	8	6	1	يتم الحصر الشامل للأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية لإظهار مصداقية نتيجة الأعمال خلال السنة.
			35.6	47.1	9.2	6.9	1.1	
موافق	.998	3.93	31	28	19	9	0	يتم حصر مبيعات الأنشطة الاقتصادية وفق مقياس القيمة العادلة.
			35.6	32.2	21.8	10.3	0	
موافق	.982	3.99	29	39	9	9	1	يتم الاعتراف بالأنشطة الاقتصادية كشخصية اعتبارية مستقلة عن مالكيها عند التحاسب الضريبي.
			33.3	44.8	10.3	10.3	1.1	
موافق	1.067	3.98	33	32	11	9	2	تعدد التشريعات الضريبية المطبقة على أصحاب الأنشطة الاقتصادية مثل ضريبة الدخل وضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة.
			37.9	36.8	12.6	10.3	2.3	
محاب	1.233	3.11	14	23	15	29	6	يعتبر النظام الضريبي السوداني بهيكله الحالي أداة فاعلة في الحد من التهرب الضريبي لدى أصحاب الأنشطة الاقتصادية.
			16.1	26.4	17.2	33.3	6.9	
موافق	1.202	3.63	21	40	3	19	4	تعدد الجهات الرسمية التي تقوم



			24.1	46	3.4	21.8	4.6	بتحصيل الضرائب لدى أصحاب الأنشطة الاقتصادية.
موافق بشدة	.844	4.33	45	30	9	2	1	لا يوجد وعي لدى أصحاب الأنشطة الاقتصادية بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تتحققها الدولة من الضريبة.
			51.7	34.5	10.3	2.3	1.1	
موافق	1.159	3.45	18	28	20	17	4	أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير مقتعين بفاعلية نظام جمع المعلومات في الديوان.
			20.7	32.2	23	19.5	4.6	
موافق	.386	3.86						متوسط جميع العبارات

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن متوسط جميع عبارات المحور قد بلغ (3.86) وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط الافتراضي وهو (3) نجد أن أغلب أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات المحور.

المحور الثاني: الرقابة الإلكترونية لأنشطة الاقتصادية:

جدول رقم (4): تحليل عبارات المحور الثاني: الرقابة الإلكترونية لأنشطة الاقتصادية:

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	عبارة
			النكرار	النكرار	النكرار	النكرار	النكرار	
			% النسبة	% النسبة	% النسبة	% النسبة	% النسبة	
موافق	.940	3.98	27	41	9	10	0	يستخدم في ديوان الضرائب نظام لتنظيم المدخلات وحفظ المستندات الأصلية للرجوع إليها.
			31	47.1	10.3	11.5	0	
محايد	1.137	3.09	10	26	17	30	4	يوجد بديوان الضرائب رقابة



			11.5	29.9	19.5	34.5	4.6	لضمان صحة البيانات في كل مراحل التشغيل وصولاً إلى المخرجات.
موافق	1.061	3.78	24	35	15	11	2	توفر بديوان الضرائب أنظمة رقابة محوسبة للمعلومات.
			27.6	40.2	17.2	12.6	2.3	
محايد	1.186	3.40	17	31	12	24	3	توفر بديوان الضرائب أجهزة قادرة على كشف المتهربين ضريبياً.
			19.5	35.6	13.8	27.6	3.4	
موافق	.955	3.75	18	41	17	10	1	يتوفر بديوان نظام لمراقبة ومتابعة المتهربين من سداد الضرائب.
			20.7	47.1	19.5	11.5	1.1	
موافق بشدة	.817	4.23	36	40	6	5	0	يحتفظ الديوان بالنسخ الأصلية للملفات والبيانات الخاصة بالمكلفين.
			41.4	46	6.9	5.7	0	
موافق	1.000	3.98	30	36	11	9	1	تم الرقابة على تخزين ومعالجة بيانات المكلفين بمعايير أمان معقولة.
			34.5	41.4	12.6	10.3	1.1	
موافق بشدة	.883	4.32	46	29	6	6	0	مخرجات الرقابة الإلكترونية تعطي معلومات دقيقة وتعبر عن الواقع العمل.
			52.9	33.3	6.9	6.9	0	
موافق	.926	4.20	40	31	9	7	0	تساعد الرقابة الإلكترونية على معرفة أنواع المعلومات التي تم الاطلاع عليها.
			46	35.6	10.3	8	0	



موافق	.926	4.05	30	38	14	3	2	يتم مراجعة عمليات التحصيل الإلكتروني وبشكل دوري للتأكد من مطابقتها.
			34.5	43.7	16.1	3.4	2.3	
موافق	.367	.88						

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن متوسط جميع عبارات المحور قد بلغ (3.88) وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط الافتراضي وهو (3) نجد أن أغلب أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات المحور.
المحور الثالث: التهرب الضريبي.:

جدول رقم (5): تحليل عبارات المحور الثالث: التهرب الضريبي:

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	العبارة
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
موافق	.869	3.97	24	43	13	7	0	يعتمد ديوان الضرائب مقياس القيمة العادلة في قياس دخل الأنشطة الاقتصادية الخاضع للضريبة لخفض مستوى التهرب الضريبي.
			27.6	49.4	14.9	8	0	
موافق	.895	3.97	23	48	6	10	0	التشريعات الضريبية المعمول بها في السودان عند التحاسب الضريبي واضحة وسهلة الفهم والتطبيق.
			26.4	55.2	6.9	11.5	0	
موافق	1.217	3.67	27	29	8	21	2	الإجراءات القانونية الواردة في التشريعات الضريبية السودانية رادعة لمن تسول له نفسه في التهرب من أداء الضرائب المفروضة.
			31	33.3	9.2	24.1	2.3	
موافق	.995	3.82	22	40	13	11	1	يقوم الديوان بإجراء مصالحات أثناء سير



			25.3	46	14.9	12.6	1.1	المحاكمة بين المكلف المتهرب من الضريبة وبين الإدارة الضريبية حتى لا يعود المكلف إلى التهرب.
موافق	1.216	3.43	22	21	19	22	3	تعدد الجهات الرسمية التي تقوم بتحصيل
			25.3	24.1	21.8	25.3	3.4	الضرائب لا يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي لدى أصحاب الأنشطة الاقتصادية.
موافق	1.065	4.07	38	29	10	8	2	تعدد الضرائب التي يقوم أصحاب الأنشطة الاقتصادية بتوريتها إلى الجهات الحكومية قد
			43.7	33.3	11.5	9.2	2.3	تؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي.
موافق	1.126	4.18	49	18	9	9	2	توحيد الإدارات الضريبية بإدارة ضريبة
			56.3	20.7	10.3	10.3	2.3	واحدة من شأنه زيادة فاعلية الرقابة على تحصيل الضرائب.
موافق	1.021	3.87	29	29	18	11	0	انخفاض الحس الوطني لدى أصحاب
			33.3	33.3	20.7	12.6	0	الأنشطة الاقتصادية بسبب عدم الانتفاع المباشر من الضريبة.
موافق	1.099	4.02	35	34	6	9	3	نظام الحوافز المقدم من قبل ديوان الضرائب
			40.2	39.1	6.9	10.3	3.4	لأصحاب الأنشطة الملتفين ضريبيا غير مجدى .
موافق بشدة	1.034	4.24	46	26	8	4	3	يرغب أصحاب الأنشطة الاقتصادية في
			52.9	29.9	9.2	4.6	3.4	تخفيض الضريبة من خلال التحايل لزيادة أرباحهم.
موافق	37306	3.92						متوسط جميع العبارات

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

يتضح من الجدول رقم (5) أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات بلغ (3.92) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات المحور لأن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي.
ثانياً: اختبار الفرضيات:

للاجابة على تساؤلات الدراسة وللحصول من فرضياتها يتناول الباحثون في هذا الجزء تحليل عبارات الاستبيان عبر محاوره المختلفة من خلال اختبار T للعينة الواحدة واختبار مربع كاي لاختبار الفرضيات.

اختبار عبارات الاستبيان باستخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-Test):

1. تحليل عبارات المحور الأول: (حصر الأنشطة الاقتصادية إلكترونياً):

جدول رقم (6): اختبار t لتحليل عبارات المحور الأول: حصر الأنشطة الاقتصادية إلكترونياً:

مستوى المعنوية	درجة الحرية	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
.000	86	28.589	1.204	3.69	فريق العمل بالديوان يمتلك المعرفة اللازمة للتعامل مع احتياجات المكلفين المتعلقة بالحصر.
.000	86	56.848	.724	4.41	يتم حصر الأنشطة الاقتصادية لتسهيل تدقيق ومراجعة البيانات المالية والثقة بها من قبل مقدر الضريبة.
.000	86	41.928	.910	4.09	يتم الحصر الشامل للأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية لإظهار مصداقية نتيجة الأعمال خلال السنة.
.000	86	36.755	.998	3.93	يتم حصر مبيعات الأنشطة الاقتصادية وفق مقياس القيمة العادلة.
.000	86	37.871	.982	3.99	يتم الاعتراف بالأنشطة الاقتصادية كشخصية اعتبارية مستقلة عن مالكيها عند التحاسب الضريبي.
.000	86	34.758	1.067	3.98	تعدد التشريعات الضريبية المطبقة على أصحاب الأنشطة الاقتصادية مثل ضريبة الدخل وضريبة المبيعات



والضربي على القيمة المضافة					
.000	86	23.554	1.233	3.11	يعتبر النظام الضريبي السوداني بهيكله الحالي أداة فاعلة في الحد من التهرب الضريبي لدى أصحاب الأنشطة الاقتصادية.
.000	86	28.188	1.202	3.63	تعدد الجهات الرسمية التي تقوم بتحصيل الضرائب لدى أصحاب الأنشطة الاقتصادية.
.000	86	47.861	.844	4.33	لا يوجد وعي لدى أصحاب الأنشطة الاقتصادية بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تتحققها الدولة من الضريبة.
.000	86	27.752	1.159	3.45	أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير مقتطعين بفاعلية نظام جمع المعلومات في الديوان.
3.86					المتوسط لجميع العبارات

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2022 م

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور الأول بلغ (3.86) ومستوى الدلالة لكل محور بلغ (0.000) وهي أقل من 0.05 وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط الافتراضي (3) نجد أن أغلب أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات المحور .

2. تحليل عبارات المحور الثاني: (الرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية) :

جدول رقم (7): اختبار لتحليل عبارات المحور الثاني: الرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية:

مستوى المعنوية	درجة الحرية	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
.000	86	39.472	.940	3.98	يستخدم في ديوان الضرائب نظام لتنظيم المدخلات وحفظ المستندات الأصلية للرجوع إليها.
.000	86	25.355	1.137	3.09	يوجد بديوان الضرائب رقابة لضمان صحة البيانات في كل مراحل التشغيل وصولاً إلى



المخرجات.					
.000	86	33.238	1.061	3.78	تتوفر بديوان الضرائب أنظمة رقابة محسوبة للمعلومات.
.000	86	26.763	1.186	3.40	تتوفر بديوان الضرائب أجهزة قادرة على كشف المتهربين ضريبياً.
.000	86	36.597	.955	3.75	يتوفر باليوان نظام لمراقبة ومتابعة المتهربين من سداد الضرائب.
.000	86	48.292	.817	4.23	يحتفظ الديوان بالنسخ الأصلية لملفات البيانات الخاصة بالمكلفين.
.000	86	37.105	1.000	3.98	تم الرقابة على تخزين ومعالجة بيانات المكلفين بمعايير أمان معقولة.
.000	86	45.675	.883	4.32	مخرجات الرقابة الإلكترونية تعطي معلومات دقيقة وتعبر عن واقع العمل.
.000	86	42.278	.926	4.20	تساعد الرقابة الإلكترونية على معرفة أنواع المعلومات التي تم الإطلاع عليها.
.000	86	40.734	.926	4.05	يتم مراجعة عمليات التحصيل إلكترونيا وبشكل دوري للتأكد من مطابقتها.
3.88				المتوسط لجميع العبارات	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من خلال الجدول رقم (7) أن متوسط جميع عبارات المحور الأول بلغ (3.88) ومستوى الدلالة لكل محور بلغ (0.000) وهو أقل من 0.05 وبمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط الافتراضي (3) نجد أن أغلب أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات المحور.

3. تحليل عبارات المحور الثالث (التهرب الضريبي) :

جدول رقم (8): اختبار t لتحليل عبارات المحور الثاني: التهرب الضريبي:



مستوى المعنوية	درجة الحرية	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
.000	86	42.579	.869	3.97	يعتمد ديوان الضرائب مقياس القيمة العادلة في قياس دخل الأنشطة الاقتصادية الخاضع للضريبة لخفض مستوى التهرب الضريبي.
.000	86	41.325	.895	3.97	التشريعات الضريبية المعمول بها في السودان عند التحاسب الضريبي واضحة وسهلة الفهم والتطبيق.
.000	86	28.107	1.217	3.67	الإجراءات القانونية الواردة في التشريعات الضريبية السودانية رادعة لمن تسول له نفسه في التهرب من أداء الضرائب المفروضة.
.000	86	35.791	.995	3.82	يقوم الديوان بإجراء مصالحات أثناء سير المحاكمة بين المكلف المتهرب من الضريبة وبين الإدارة الضريبية حتى لا يعود المكلف إلى التهرب.
.000	86	26.263	1.216	3.43	تعدد الجهات الرسمية التي تقوم بتحصيل الضرائب لا يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي لدى أصحاب الأنشطة الاقتصادية.
.000	86	35.629	1.065	4.07	تعدد الضرائب التي يقوم أصحاب الأنشطة الاقتصادية بتلقيتها إلى الجهات الحكومية قد تؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي.
.000	86	34.655	1.126	4.18	توحيد الإدارات الضريبية بإدارة ضريبة واحدة من شأنه زيادة فاعلية الرقابة على تحصيل الضرائب.
.000	86	35.395	1.021	3.87	انخفاض الحس الوطني لدى أصحاب الأنشطة.



					الاقتصادية بسبب عدم الانتفاع المباشر من الضريبة.
.000	86	34.130	1.099	4.02	نظام الحوافز المقدم من قبل ديوان الضرائب لأصحاب الأنشطة الملتزمين ضريبيا غير مجدٍ .
.000	86	38.264	1.034	4.24	يرغب أصحاب الأنشطة الاقتصادية في تخفيض الضريبة من خلال التحايل لزيادة أرباحهم.
3.92				المتوسط لجميع العبارات	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2022 م

يتضح من خلال الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور الثاني بلغ (3.92) ومستوى الدلالة (0.000) مما يشير إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات المحور.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة باختبار كاي تربع: Chi-Square Test:

الفرضية الأولى : الحصر الإلكتروني للأنشطة الاقتصادية يؤثر على الحد من التهرب الضريبي.

جدول رقم (9): اختبار كاي تربع Chi-Square Test للفرضية الأولى:

الحصر الإلكتروني للأنشطة الاقتصادية يؤثر على الحد من التهرب الضريبي.

النتيجة	Sig دلالة الاختبار	درجة الحرية	القيمة المحسوبة
توجد علاقة	.000	480	6.581E2 ^a

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2022 م

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أن قيمة دلالة الاختبار بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يمكن رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تفيد أن الحصر الإلكتروني للأنشطة الاقتصادية يؤثر على الحد من التهرب الضريبي.

الفرضية الثانية : الرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية يؤثر على الحد من التهرب الضريبي.

جدول رقم (10): اختبار كاي تربع Chi-Square Test للفرضية الثانية:

الرقابة الإلكترونية للأنشطة الاقتصادية يؤثر على الحد من التهرب الضريبي.

القيمة المحسوبة	درجة الحرية	دلالة الاختبار Sig	النتيجة
5.427	480	.025	توجد علاقة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن قيمة مربع كاى المحسوبة بلغت (5.427) عند درجات حرية (480) كما بلغت قيمة دلالة الاختبار (.025) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يمكن رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تفيد أن : الرقابة الإلكترونية لأنشطة الاقتصادية تؤثر على الحد من التهرب الضريبي.

نتائج وتوصيات الدراسة:

أولاً: النتائج:

من خلال العرض النظري وتحليل البيانات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجود علاقة ايجابية بين الحصر الإلكتروني لأنشطة الاقتصادية والحد من التهرب الضريبي.
2. بينت النتائج وجود علاقة بين الرقابة الإلكترونية لأنشطة الاقتصادية والحد من التهرب الضريبي.
3. أشارت النتائج إلى أن حصر الأنشطة الاقتصادية يسهل من عملية تدقيق ومراجعة البيانات المالية والثقة بها من قبل مقدر الضريبة.

4. وجود رغبة لدى أصحاب الأنشطة الاقتصادية في تخفيض الضريبة من خلال التحايل لزيادة أرباحهم.

5. لا يوجد وعي لدى أصحاب الأنشطة الاقتصادية بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تتحققها الدولة من الضريبة.

التوصيات: بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحثون بالآتي:

1. تطوير نظام واضح وسهل لحصر الأنشطة الاقتصادية من قبل ديوان الضرائب.
2. حصر الأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية بهدف الحد من التهرب الضريبي.
3. تطوير أنظمة لمراقبة ومتابعة المتهربيين من سداد الضرائب وكذلك لتجنيب التقدير الجزافي للمتهربيين.
4. رفع الحس الوطني لدى أصحاب الأنشطة الاقتصادية وتبصيرهم بفوائد الضريبة.



المصادر والمراجع :

1. أبو حشيش، خليل عواد ، 2009، المحاسبة الضريبية عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع ص445.
2. العوران، إسراء عدنان ،2016م، أثر تطبيق الرقابة الإلكترونية على جودة الخدمات الداخلية في البنوك التجارية في محافظات الجنوب في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير غير منشورة.
3. الشافعي، جلال ،2006م، مبادئ المحاسبة الضريبية، القاهرة: الدار الجامعية، ص65.
4. العنابي، حسين عاشور جبر ، العزاوي، فيصل سرحان عبود، 2018، التخطيط للحد من التهرب الضريبي من خلال تنمية عدالة توزيع الاعباء الضريبية على المكلفين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثالث عشر، العدد 44، الفصل الثالث.
5. الصلاحين، عبد المجيد محمود ، 2012، التهرب الضريبي واحكامه الفقهية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 9.
6. بو عكاز، سميرة ،2015، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، جامعة محمد خضر، رسالة دكتوراه غير منشورة.
7. بن علي، غنيم، احمد ، 2004، الادارة الالكترونية: آفاق الحاضر وتطورات المستقبل: المكتبة العصرية، المنصورة مصر ص 43
8. وهبه، محمد سليم ،2010، واقع التهرب الضريبي، صناعة: الجامعة اللبنانية ص 4.
9. نجم، عبود نجم، 2004م، الادارة الالكترونية: الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريح للنشر، الطبعة الثانية، ص 125.
10. نشرات البحوث الاقتصادية، الهيئة العامة للاحصاء، المملكة العربية السعودية، تاريخ الاطلاع 20 نوفمبر 2021م.
11. عماري، سمير ، 2018م ، دور الادارة الالكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي، جامعة محمد بو ضياف رسالة دكتوراه غير منشورة، ص 37.
12. عليمات، خالد عيادة ، 2013، التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، المدار، المجلد 19 ، العدد 2، ص ص 116،117.
13. Akpubi Mudiaga Daniel and Igbekoyi Olusola Esther, 2019, **ELECTRONIC TAXATION AND TAX COMPLIANCE AMONG SOME SELECTED FAST FOOD RESTAURANTS IN LAGOS STATE, NIGERIA (TAX PAYERS PERSPECTIVE)**, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research Vol.7, No.7, pp.52-80.
14. Henry C. Amaefule et al, 2018, **Impact of E-Taxation on Nigeria's Revenue and**



Economic Growth: A Pre – Post Analysis, International Journal of Finance and Accounting, 7(2): 19-26.

15. Ingrid Hoem Sjursen et al, 2013, **Factors affecting tax compliant attitude in Africa:**

Evidence from Kenya, Tanzania, Uganda and South Africa, Paper prepared for Centre for the Study of African Economies 2013 Conference, Oxford, 17-19 March 2013

16. JOHN MCLAREN, 2008, **THE DISTINCTION BETWEEN TAX AVOIDANCE AND TAX EVASION, HAS BECOME BLURRED IN AUSTRALIA: WHY HAS IT HAPPENED?** Journal of the Australasian Tax Teachers Association Vol.3 No.2.

17. Kimani Maina, et al, 2016, **Influence of Online Tax Filing on Tax Compliance among Small and Medium Enterprises in Nakuru Town, Kenya**, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 18, Issue 10. Ver. II (October. 2016), PP 82-92.

18. Mohammad Fayez Qasem et al, 2016, **Tax Evasion and Tax Awareness Evidence from Jordan**, International Business Research; Vol. 9, No. 12.

19. Qassim Mohammed Abdullah Al Baaj et al, 2018, **THE IMPACT OF ELECTRONIC TAXATION ONREDUCING TAX EVASION METHODS OF IRAQICOMPANIES LISTED IN THE IRAQI STOCKEXCHANGE**, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 22, Issue 4.